

التقرير السنوي للجنة المراجعة للعام ٢٠٢٣ م
(شركة بناء للصناعات الحديدية)

المحتويات

- ١- مقدمة: ٣
- ٢- مهام ومسؤوليات لجنة المراجعة: ٣
- ٣- تشكيل لجنة المراجعة: ٥
- ٤- اجتماعات لجنة المراجعة: ٦
- ٥- القرارات الهامة والنتائج التي تم التوصل إليها: ٧
- ٦- نبذة عن أنشطة إدارة المراجعة الداخلية: ٧

١ - مقدمة:

يسر لجنة المراجعة في شركة بناء للصناعات الحديدية أن تقدم لمساهمي الشركة الكرام تقريرها السنوي عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م والمتضمن رأيها في مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية في الشركة، وما قامت به اللجنة من أعمال تدخل في نطاق اختصاصها وذلك بناءً على المتطلبات النظامية ذات العلاقة.

يلخص هذا التقرير مسؤوليات ومهام وتشكيل لجنة المراجعة، والقرارات المهمة ورأي لجنة المراجعة بشأن نظام الرقابة الداخلية.

٢ - مهام ومسؤوليات لجنة المراجعة:

تتمثل المهمة الأساسية للجنة المراجعة في مساعدة مجلس الإدارة على تنفيذ مسؤولياته المتعلقة بالسياسات المحاسبية والتقارير المالية وإدارة المخاطر وبيئة الرقابة بالشركة وتقديم أي توصيات لمجلس الإدارة من شأنها تفعيل النظام وتطويره بما يحقق أغراض الشركة ويحمي مصالح جميع الأطراف بكفاءة عالية وتكلفة معقولة.

وتقوم لجنة المراجعة بأداء مهامها من خلال حضور الاجتماعات الدورية والمناقشات مع الإدارة التنفيذية وإدارة المراجعة الداخلية في الشركة.

المهام الرئيسية للجنة المراجعة تتضمن ما يلي:

أ- مهام تأسيسية:

- مراجعة اختصاصات لجنة المراجعة.
- إعداد ورفع لائحة لجنة المراجعة للمجلس للمناقشة والاعتماد ومراجعتها حسب الحاجة.
- تقديم تقرير سنوي للجمعية العامة وتقارير إلى مجلس الإدارة حسب الأهمية.
- تقييم الاستقلالية ومهارات المعرفة المالية وخبرات الأعضاء في حال تغيير تشكيل اللجنة.
- عند الضرورة، يتم إشراك مستشارين قانونيين أو محاسبين أو غيرهم من الخارج وتحديد التعويض اللازم لهؤلاء المستشارين.
- عمل خطة لتعزيز المهارات والخبرات والتطوير المهني اللازم لأعضاء اللجنة لمواكبة التطورات في أعمال الشركة.

ب- تقارير الشركة:

- مراجعة تعديلات السياسات المحاسبية الهامة والمعالجات المحاسبية البديلة حسب الحاجة.
- التحقق من التقديرات المحاسبية في المسائل الجوهرية الواردة في التقارير المالية.
- مراجعة العقود والتعاملات المقترح أن تجرئها الشركة مع الأطراف ذوي العلاقة، وتقديم مراثياتها حيال ذلك إلى

مجلس الإدارة.

- دراسة أي مسائل مهمة أو غير مألوفة تتضمنها التقارير المالية وكذلك المعاملات الكبيرة وغير العادية والمعقدة.
- مراجعة الأقسام السرديّة (غير المالية) من التقرير السنوي.
- تلقي ومراجعة التقارير أو الشكاوى المتعلقة بالمسائل المحاسبية أو المراجعة أو الرقابة الداخلية.

ج- إدارة المخاطر والضوابط الرقابية:

- دراسة وتقييم مستوى المخاطر المقبولة من الإدارة والتحقق منها.
- دراسة وتقييم نظم الرقابة الداخلية والمالية وإدارة المخاطر من خلال تقارير إدارة المراجعة الداخلية.
- مراجعة هيكل الرقابة الداخلية من خلال تقارير المراجع الداخلي والخارجي.
- مراجعة تقارير المراجعة الداخلية حول مخاطر الاحتيال والرشوة وتجاوزات الإدارة التنفيذية.
- مراجعة تفعيل وتقارير الإبلاغ عن المخالفات.
- البحث بدقة في أي مسائل يثيرها المدير المالي للشركة أو من يتولى مهامه أو مسؤول الالتزام في الشركة أو مراجع الحسابات الخارجي.
- مراجعة نتائج تقارير الجهات الرقابية والتحقق من اتخاذ الشركة الإجراءات اللازمة بشأنها.

د- المراجعة الداخلية:

- مراجعة واعتماد ميثاق المراجعة الداخلية.
- التحقق من استقلالية وموضوعية مدير إدارة المراجعة الداخلية.
- التحقق من أن نشاط المراجعة الداخلية موجه نحو الجودة ولديه برنامج ضمان وتحسين الجودة (QAIP).
- التواصل بانتظام مع مدير إدارة المراجعة الداخلية بشأن أداء وتحسين نشاط المراجعة الداخلية ككل.
- الاجتماع بشكل دوري مع مدير إدارة المراجعة الداخلية وللجنة طلب حضور الإدارة التنفيذية حسب الحاجة.
- اطلاع اللجنة على إمكانية تجاوز الضوابط الداخلية وأي مؤشرات على سلوك غير لائق من قبل الإدارة العليا.
- التوصية لمجلس الإدارة بتعيين مدير إدارة المراجعة الداخلية واقتراح مكافأته عند الحاجة.
- المتابعة مع إدارة المراجعة الداخلية لأي صعوبات أو خلافات مع الإدارة التنفيذية أو قيود النطاق التي تمت مواجهتها في سياق عمل الإدارة.
- دراسة تقارير المراجعة الداخلية ومتابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية والالتزام بالحد من المخاطر.

هـ- المراجع الخارجي المستقل:

- التوصية لمجلس الإدارة بترشيح المراجع الخارجي المستقل وعزله وتحديد أتعابه وتقييم أدائه بعد التحقق من استقلاليته ومراجعة نطاق عمله.
- مراجعة خطة المراجع الخارجي المستقل ونطاق عمله، والتحقق من عدم تقديم أعمالاً فنية أو إدارية تخرج عن نطاق أعمال المراجعة
- مراجعة أداء المراجع الخارجي المستقل وفقاً للمتطلبات المعمول بها، والاطلاع على التقارير الأخرى المقدمة منهم للشركة ولأي جهة أخرى.
- التحقق من استقلالية المراجع الخارجي المستقل وموضوعيته وعدالته، ومدى فعالية أعمال المراجعة، مع الأخذ في الاعتبار المعايير ذات الصلة.
- دراسة تقرير المراجع الخارجي المستقل وملاحظاته على القوائم المالية ومتابعة ما اتخذ بشأنها.
- الإشراف على التحديات التي قد تنشأ بين الإدارة والمراجع الخارجي المستقل.
- مناقشة آراء المراجعين الخارجيين حول بيئة الرقابة الداخلية.
- الاجتماع مع المراجع الخارجي المستقل على انفراد وبشكل دوري لمناقشة أي أمور ضرورية.
- النظر في الحاجة لطرح مناقصة لأعمال المراجع الخارجي المستقل من خلال إدارة المراجعة الداخلية.

و- مسؤوليات أخرى:

- الرفع إلى مجلس الإدارة بالمسائل التي ترى ضرورة اتخاذ إجراء بشأنها، وإبداء توصياتها بالإجراءات التي يتعين اتخاذها.
- التحقق من التزام الشركة بالأنظمة واللوائح والسياسات والتعليمات ذات العلاقة.

٣- تشكيل لجنة المراجعة:

تتكون لجنة المراجعة من الأعضاء المذكورين أدناه:

م	الاسم	الصفة	الوضع
١	وليد بن يوسف بن عيد الخالدي	رئيس لجنة المراجعة	مستقل
٢	محمد أبو بكر محمد بكر	عضو لجنة المراجعة	مستقل
٣	خالد بن محمد العيد	عضو لجنة المراجعة	مستقل

صدر قرار مجلس الإدارة بتاريخ ١٢/٥/١٤٤٥هـ الموافق ٢٦/١١/٢٠٢٣م لإعادة تشكيل لجنة المراجعة على النحو التالي:

أعضاء اللجنة قبل إعادة التشكيل

١. الأستاذ/ وليد بن يوسف الخالدي (رئيس اللجنة – عضو مستقل من خارج المجلس).
٢. الأستاذ/ محمد أبوبكر محمد بكر (عضو اللجنة من خارج المجلس).
٣. الأستاذ/ محمود محمد النبوي شكر (عضو اللجنة من خارج المجلس).

أعضاء اللجنة بعد قرار المجلس بإعادة التشكيل

١. الأستاذ/ وليد بن يوسف الخالدي (رئيس اللجنة – عضو مستقل من خارج المجلس).
 ٢. الأستاذ/ خالد بن محمد العويد (عضو اللجنة – عضو مستقل من خارج المجلس).
 ٣. الأستاذ/ محمد أبوبكر محمد بكر (عضو اللجنة من خارج المجلس).
- ويسري هذا القرار من تاريخ ٢٦/١١/٢٠٢٣م وحتى نهاية دورة المجلس الحالية والتي تنتهي في ٢١/١٠/٢٠٢٦م

٤- اجتماعات لجنة المراجعة:

تجتمع لجنة المراجعة خمس مرات على الأقل في السنة مع صلاحية عقد اجتماعات إضافية حسب ما تتطلبه الحاجة، وفيما يلي تفاصيل اجتماعات اللجنة التي عُقدت خلال العام ٢٠٢٣م:

م	التاريخ	الحضور
١	٢٠٢٣/٣/٢٠م	جميع الأعضاء
٢	٢٠٢٣/٣/٢٩م	جميع الأعضاء
٣	٢٠٢٣/٨/١٣م	جميع الأعضاء
٤	٢٠٢٣/٩/٦م	جميع الأعضاء
٥	٢٠٢٣/١٢/١٤م	جميع الأعضاء

٥- القرارات الهامة والنتائج التي تم التوصل إليها:

فيما يلي أهم النتائج للاجتماعات المذكورة أعلاه:

- طلبت اللجنة متابعة تحديث النظام المحاسبي.
- تمت مناقشة جميع ملاحظات اللجنة حول القوائم المالية لعام ٢٠٢٣ م.
- رفعت اللجنة خطاب لمجلس الإدارة توصية لاعتماد القوائم المالية لعام ٢٠٢٣ م.
- اجتمعت اللجنة مع الشريك التنفيذي للمراجع الخارجي وتم استعراض خطة المراجعة للعام ٢٠٢٣ م.
- أوصت اللجنة بالتوجه نحو تعيين التدقيق الداخلي للشركة .

٦- رأي لجنة المراجعة عن مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية:

تطلع الإدارة التنفيذية بمسؤولية وضع والحفاظ على نظام رقابة داخلية فعال في الشركة يشمل كافة السياسات والإجراءات والعمليات التي تم تصميمها تحت إشراف مجلس الإدارة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للشركة.

لقد تم تصميم نظام متكامل للرقابة الداخلية في الشركة على النحو الموصى به من قبل الجهات التنظيمية والرقابية وتقوم الشركة بتقييم ومراقبة نظام الرقابة الداخلية من خلال إدارات الشركة الرقابية واللجان المعنية وبناء على التقارير الدورية التي عرضت على اللجنة من قبل الادارة وتقارير المراجعين الخارجيين.

واستناداً على التأكيدات والإفصاحات السنوية التي تم الحصول عليها من الإدارة التنفيذية، فإن لجنة المراجعة ترى أن نظام الرقابة الداخلية المعمول به حالياً. يعمل بفعالية مقبولة مع الحاجة إل تحسين بعض أوجه الفاعلية في نظام الرقابة الداخلية عن العام المالي المنصرم علماً بأن أي نظام رقابة داخلية بغض النظر عن مدى سلامة تصميمه وفعالية تطبيقه لا يمكن أن يوفر تأكيداً مطلقاً.

توقيع أعضاء اللجنة:

عضو لجنة المراجعة

خالد العبيد



عضو لجنة المراجعة

محمد أبو بكر محمد بكر



رئيس لجنة المراجعة

وليد بن يوسف بن عيد الخالدي

